فيما يمكن وصفه بنصر للشريعة الإسلامية، ثبتت محكمة استئناف فيدرالية أمريكية قراراً كانت قاضية في ولاية أو كلاهوما قد اتخذته، ويقضي بحظر إجراء تعديل دستوري كان من شأنه أن يمنع المحاكم المحلية من أخذ أحكام الشريعة الإسلامية بالحسبان لدى إصدارها أي أحكام أو قرارات.

وكانت ولاية أو كلاهوما أول ولاية أمريكية تصوّت لصالح حظر الشريعة الإسلامية، حيث وافقت غالبية الناخبين على الحظر في استفتاء جرى في الولاية في شهر نوفمبر من عام 0102، وترافق مع انتخابات التجديد النصفى للكونجرس.

وقبول هذا الحظر برفض من قبل مسلمي الولاية الذين اعتبروا الاستفتاء "مثالاً على التعصّب ضد المسلمين"، ورأوا أنه "ليس هناك من تهديد لتطبيق الشريعة الإسلامية في أو كلاهوما وأمريكا".

وأكد منير عوّاد، رئيس مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية في أو كلاهوما، أن التعديل يشكّل خرقاً لحقه الدستوري في ممارسة حرية العقيدة، ورفع قضية اعتبر فيها أن من شأن التعديل، فيما لو تمّ تطبيقه، أن يؤثر على كل مظهر من مظاهر حياته، بما في ذلك وصيته وعهوده.

وجاء في نصّ التعديل المقترح: "يحظر دستور أو كلاهوما على محاكم الولاية الأخذ بالاعتبار أي مفاهيم قانونية للأمم أو ثقافات أخرى، وخصوصاً القانون الدولي والشريعة الإسلامية، لدى اتخاذها أي قرارات".

لكن محكمة الاستئناف الفيدرالية أيدت في حكمها الصادر يوم الثلاثاء حكماً قضائياً كانت القاضية فيكي مايلز-لارانغ قد أصدرته في أعقاب استفتاء نوفمبر عام 0102، وقالت فيه إن عوّاد قدّم "عرضاً قوياً" أظهر فيه الضرر البالغ الذي من الممكن أن يلحق به في حال إجراء التعديل الدستوري المذكور.

وجاء في نص الحكم الذي أصدرته مايلز-لارانغ: "لدى احتمال أن يكون القانون الذي يريد الناخبون تطبيقه غير دستوري، فلا يمكن ترجيح كفة مصالحهم على كفة مصالح عوّاد في حماية حقوقه الدستورية".

وعقب عوّاد على الحكم الذي أصدرته مايلز-لارانغ في عام 2010 لصالحه، قائلاً إن الحكم أعطاه فرصة "لإظهار أن الجالية المسلمة في أو كلاهوما تسعى ببساطة لكي تنعم بنفس الحقوق المدنية والدينية التي يكفلها الدستور لكافة الأمريكيين".

وكان ريكس دونكان، وهو نائب جمهوري عن ولاية أو كلاهوما، هو من اقترح إدخال التعديل، قائلاً إنه شعر بأن عليه واجباً يقضي باقتراح هذا التعديل، وذلك على الرغم من عدم وجود قضايا في أو كلاهوما اعتمد فيها القضاة على القانون الدولي أو الشريعة الإسلامية.

وقال إنه لم يقصد أن يكون التعديل بمثابة الهجوم على المسلمين، بل أراد "هجوماً استباقياً لمنع تطبيق الشريعة الإسلامية في الولاية"، وأضاف: "أود وصفه بأنه إجراء وقائي، فنحن لا نرغب في أن تصبح الشريعة هي المهيمنة".

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 12/01/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com